مركزية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية: دراسة في الوجود الأمريكي بعد الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران

سالم إسماعيل عبد الله

ماجستير في العلوم السياسية/ العلاقات الدولية

البريد الإلكتروني Email : Salim.Ismael@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، استراتيجية الخليج العربي، بنية الأمن ما بعد النزاع، الهيمنة الامريكية، الأمن البحري، التنافس بين القوى العظمى، أمن الطاقة، التكامل الجيواقتصادي.

كيفية اقتباس البحث

عبد الله، سالم إسماعيل ، مركزية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية: دراسة في الوجود الأمريكي بعد الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران،مركز بابل للدراسات الانسانية، آب ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Centrality of the Gulf in American Strategy: A Study of the American Presence After the Israeli-American War on Iran

Salim Ismael Abdullah
Master of Science in Political Science/International Relations

Keywords : US Foreign Policy, Arabian Gulf Strategy, Post-Conflict Security Architecture, Hegemony, Maritime Security, Great Power Rivalry, Energy Security, Geoeconomic Integration

How To Cite This Article
Abdullah, Salim Ismael, The Centrality of the Gulf in American Strategy: A Study of the American Presence After the Israeli-American War on Iran,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026,Volume:16, Issue 8.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study examines the fundamental shift in the United States' strategy toward the Arabian Gulf following the Israeli-American military campaign against Iran, analyzing how Washington has adapted its regional footprint to consolidate long-term hegemony. The research problem highlights the challenge of transforming a traditional military deployment into a flexible system of "residual hegemony," aimed at building an exclusive post-conflict security and economic architecture while excluding global rivals like China and Russia. To address this, the study hypothesizes that the restructuring of the US military presence reflects an evolution toward a technologically superior deterrent system, the integration of Israel into the Gulf security framework, and the enforcement of geoeconomic parameters to secure energy and data corridors. The main body examines military transformations, detailing how Washington has adapted to missile threats by relying on AI-driven

multi-layered defense networks and task-oriented maritime coalitions to secure vital waterways like the Strait of Hormuz. Geopolitically, the study demonstrates how transferring Israel to CENTCOM established a unified deterrent front to counter regional threats while curbing Chinese and Russian penetration through technological and security vetoes. Economically, Washington leverages energy market stabilization, sovereign investment alignment, and exclusive reconstruction frameworks to embed Gulf capital into Western financial and technological ecosystems. Ultimately, the study underscores its significance by offering a comprehensive framework for understanding how post-conflict recovery and structural interdependence are weaponized to permanently secure US strategic interests in the Gulf.

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحول الجذري في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج العربي في أعقاب الحملة العسكرية الإسرائيلية الأمريكية ضد إيران، محللةً كيف عدّلت واشنطن وجودها الإقليمي لترسيخ هيمنتها طويلة الأمد. وتُبرز مشكلة البحث التحدي المتمثل في تحويل الانتشار العسكري التقليدي إلى نظام مرن لـ"الهيمنة المتبقية"، يهدف إلى بناء بنية أمنية واقتصادية حصرية لما بعد النزاع، مع استبعاد المنافسين العالميين كالصين وروسيا. ولمعالجة هذا التحدي، تفترض الدراسة أن إعادة هيكلة الوجود العسكري الأمريكي تعكس تطورًا نحو نظام ردع متفوق تقنيًا، ودمج إسرائيل في إطار الأمن الخليجي، وفرض معايير جيواقتصادية لتأمين ممرات الطاقة والبيانات. ويتناول الجزء الرئيسي من الدراسة التحولات العسكرية، موضحًا بالتفصيل كيف تكيفت واشنطن مع التهديدات الصاروخية بالاعتماد على شبكات دفاعية متعددة الطبقات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتحالفات بحرية موجهة نحو مهام محددة لتأمين ممرات مائية حيوية كمضيق هرمز. من الناحية الجيوسياسية، تُبين الدراسة كيف أن نقل إسرائيل إلى القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) قد أسس جبهة ردع موحدة لمواجهة التهديدات الإقليمية، مع الحد من التغلغل الصيني والروسي عبر استخدام حق النقض التكنولوجي والأمني. أما من الناحية الاقتصادية، فتستغل واشنطن استقرار سوق الطاقة، ومواءمة الاستثمارات السيادية، وأطر إعادة الإعمار الحصرية لدمج رؤوس أموال الخليج في النظم المالية والتكنولوجية الغربية. وفي نهاية المطاف، تُبرز الدراسة أهميتها من خلال تقديم إطار شامل لفهم كيفية تسخير التعافي ما بعد النزاع والترابط الهيكلي كسلاح لضمان مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الخليج بشكل دائم.

مقدمة

دخل المشهد الجيوسياسي للخليج العربي حقبة جديدة جذريًا بعد انتهاء الحملة العسكرية الإسرائيلية الأمريكية المشتركة ضد إيران، مما أدى إلى تغيير جذري في المفاهيم التقليدية للأمن الإقليمي. تتناول هذه الدراسة كيف تُعيد واشنطن تعريف بصمتها الاستراتيجية في الخليج، مُحوّلةً دورها من مُدير للأزمات يتفاعل معها إلى مُهندس لنظام إقليمي مُتكامل للغاية في مرحلة ما بعد النزاع. ومن خلال تقييم التحولات الهيكلية عبر الأطياف العسكرية والجيوسياسية والاقتصادية، يُحلل هذا البحث الآليات التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى ترسيخ هيمنتها. في نهاية المطاف، يهدف هذا المدخل إلى توضيح كيفية استغلال نتائج الحرب لبناء بنية مطلقة بقيادة أمريكية، مصممة للقضاء على التهديدات غير المتكافئة وتأمين مصالح واشنطن الحيوية طويلة الأمد بشكل دائم.

إشكالية البحث:

تكمن المشكلة الأساسية في التوتر الهيكلي الذي يواجه السياسة الخارجية الأمريكية: كيف يمكن لواشنطن أن تنجح في تحويل نفوذها الإقليمي من انتشار عسكري مكشوف ومحدد جغرافياً إلى نظام هيمنة متبقية مرن قائم على التكنولوجيا، مع ترسيخ بنية أمنية واقتصادية حصرية في الوقت نفسه – من خلال دمج إسرائيل وربط رؤوس أموال الخليج بالتكنولوجيا الغربية – تستبعد بشكل دائم المنافسين العالميين وتؤمن ممرات حيوية للطاقة والتقنية الرقمية في بيئة ما بعد الصراع المتقلبة؟

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة أن إعادة هيكلة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي بعد الحرب لا تُشير إلى تراجع استراتيجي، بل إلى تحوّل نحو نموذج مرن من "الهيمنة المتبقية". يعتمد هذا التحوّل على ردع إقليمي مرن ومتفوق تقنيًا، وعلى دمج إسرائيل عمليًا في بنية الأمن الخليجي، وعلى معايير جيواقتصادية حصرية مصممة لاحتواء القوى العظمى المنافسة مثل الصين وروسيا بشكل منهجي.

أهمية الدراسة: تقدم هذه الدراسة إطارًا شاملًا ومتعدد الأبعاد لفهم الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية في أعقاب صدمة جيوسياسية كبرى، مقدمةً إسهامًا نظريًا بالغ الأهمية من خلال تفعيل مفهومي "الهيمنة المتبقية" و"الاستمرارية الكامنة" ضمن سياق واقعي لما بعد النزاع. وعلى الصعيد الاستراتيجي، تُسلط الدراسة الضوء على كيفية تحول واشنطن من الانتشار العسكري التقليدي نحو بنية تحتية أكثر ذكاءً تتمحور حول الشبكات الرقمية والتقنية، مصممة لمواجهة التهديدات غير المتكافئة وغير التقليدية التي تواجه ممرات الطاقة والبيانات العالمية. وفي نهاية المطاف، ومن منظور جيوسياسي، تُفصّل الدراسة كيفية الاستفادة الاستباقية من تقاطع تبادل

المعلومات الاستخباراتية، والتكامل الدفاعي، ورأس مال إعادة الإعمار، للحد من التغلغل الاستراتيجي للمنافسين العالميين.

المحور الأول: التحولات الأمنية والعسكرية في ظل الوجود الأمريكي

أدى توقف العمليات العسكرية التقليدية ضد إيران إلى إعادة هيكلة فورية ومتطورة للوضع الدفاعي للولايات المتحدة في الخليج. يبحث هذا المحور في الانتقال من الانتشار البري التقليدي الكثيف إلى نموذج ردع إقليمي أكثر مرونة وتفوقًا من الناحية التكنولوجية. من خلال تحليل تحديث القواعد القائمة، ودمج أنظمة الدفاع الجوي المتطورة، ونشر الأصول البحرية ذاتية التشغيل، نستكشف كيف تسعى واشنطن إلى إرساء مظلة أمنية منيعة. ونتيجة لذلك، ستتناول هذه الصفحات بالتفصيل إعادة التموضع الاستراتيجي اللازمة لتحييد التهديدات غير التقليدية وضمان حرية الملاحة المطلقة عبر الممرات البحرية الحيوية في المنطقة.

أولا: إعادة التموضع العسكري وتأسيس منظومة ردع إقليمية جديدة

تُفهم إعادة التموضع لا كانسحاب أو تحول جذري في موازين القوى بل كعملية مزدوجة تجمع بين تغير ظاهر في الانتشار العسكري والتحالفات، واستمرار كامن للتبعية التقنية والمعيارية والبنيوية، حيث يتقلص الحضور المادي مع بقاء الأثر المعياري والتقني والمؤسسي قائماً، وهو ما يُعرف بالهيمنة المتبقية. فإعادة التموضع هنا هي تكيّف تكتيكي ظاهري يخفي استمرارية بنيوية أعمق ناتج عن فجوة زمنية بين سرعة التحولات السياسية وبطء تغير التبعيات التكنولوجية والمؤسسية[١]. وانطلاقاً من هذا الإطار النظري تكشف التقارير الامريكية إن واشنطن تُعيد تقييم انتشارها العسكري في الخليج بعد الاضرار البالغة التي الحقتها الضربات الإيرانية بقاعدة البحرين، حيث أصيب مركز القيادة وعشرات المنشآت الأخرى، هذا الواقع يدفع لإعادة تموضع تدرّجي يقلص الوجود في الكويت والسعودية، في مقابل خيار نقل بعض القواعد والعمليات إلى إسرائيل، هذا أدى إلى إعادة تقييم لمدى تعرض القواعد الامريكية في مرمى الصواريخ والمسيرات الإيرانية، مما يجعل التموضع الجديد ضرورة استراتيجية لا مجرد خيار تكتيكي[٢]. وفي هذا السياق يُشكل التحول الراهن في نمط الانتشار الأمريكي بالشرق الأوسط نموذجيا تطبيقياً دقيقاً ل"الهيمنة المتبقية" واليات "الاستمرار الكامن" فبينما تدفع الضرورات الاستراتيجية واشنطن نحو "تكيّف تكتيكي ظاهري" يتمثل في تقليص حضورها المادي التقليدي في بعض دول الخليج كالكويت والسعودية تحت وطأة التهديدات الصاروخية والمسيرات الإيرانية، فان هذا التموضع الجديد لا يعني انكفاءً أو فراغاً استراتيجياً، بل على العكس، يعكس هذا التموضع مرونة البنية المعيارية والمؤسسية للوجود الأمريكي، حيث يعاد توجيه الثقل المادي والعملياتي جغرافيا (نحو

خيارات بديلة مثل إسرائيل)، مع بقاء شبكات التبعية التقنية ومنظومات القيادة والسيطرة المشتركة والاطر الأمنية العميقة قائمة ومستمرة في بيئتها الاصلية. إن إعادة الهيكلة هذه تثبت إن تراجع الحجم المادي العسكري في مواقع مكشوفة، يقابله استثمار في "فجوة زمنية بنيوية" تضمن استدامة النفوذ والسيطرة الأمريكية عبر أدوات تكنولوجية ومؤسسية عابرة للجغرافيا التقليدية للقواعد، مما يمنح واشنطن القدرة على المناورة دون خسارة ركائز هيمنتها الهيكلية في المنطقة[٣]. وتأتي ضرورة إعادة التموضع الاستراتيجي في الخليج بعد أن اسقطت المواجهة الحالية فرضية الحماية المطلقة التي توفرها القواعد الغربية، إذ كشفت الحرب (باعتبارها صدمة جيوسياسية) عن ثغرة ردع حقيقية في عجز تلك القواعد عن صد القصف الإيراني بشكل كامل. هذا الإخفاق العملي يثبت ان الوجود العسكري التقليدي لم يعد ضامناً كافياً لأمن المنطقة، مما يفرض على دول الخليج والقوى الحليفة إعادة تقييم شاملة للتموضع الأمريكي، والتحول نحو استراتيجيات دفاعية أكثر مرونة واعتمادية لمواجهة التهديدات الصاروخية المستجدة[٤]. وفي ضوء هذه المعطيات، شهد الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، منذ هجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى عملية "Midnight Hammer" في يونيو ٢٠٢٥، عملية إعادة تموضع مكثفة هدفت إلى تأسيس منظومة ردع إقليمية جديدة تجاه إيران. تجلى في تحديث وتوزيع القواعد الامامية بين قاعدة العديد الجوية في قطر، التي تضُم نحو ١٠الاف جندي، إضافة إلى مقر الأسطول الخامس في البحرين وقاعدة الضفرة الجوية في الامارات العربية المتحدة، وعلى صعيد القوة الجوية والدفاع الصاروخي، جرى نشر متكرر لبطاريات THAAD و Patriot في الأردن وإسرائيل، إلى جانب مدمرات مزودة بمنظومة Aegis في شرق المتوسط لحماية إسرائيل وردع طهران، كما استخدمت قنابل B-2 الشبحية ومقاتلات F-22 و F-35، فضلا عن صواريخ توماهوك المنطلقة من غواصات في عمليات استهدفت البنية النووية الإيرانية والبنية التحتية للحوثيين. هذا التكثيف العسكري الذي رافقه حشد لمجموعات حاملات الطائرات مثل Gerald R. Ford، Carlo، Vinson، Nimitz، عكس محاولة واشنطن لإعادة بناء ردع فعّال يعوض تراجع حجم قواتها الدائمة في المنطقة إلى نحو ٤٠ ألف جندي فقط، مقارنة بما كانت عليه خلال الحرب على الارهاب[٥]. ومع ذلك كشفت تطورات الحرب الإسرائيلية الامريكية على إيران ضعفاً واحدا في الدفاعات الامريكية، حيث اضطرت القيادات العسكرية إلى نقل قواتها من القواعد التقليدية إلى الفنادق والمواقع المدنية بعد ثبوت عدم كفاية هذه القواعد لحمايتها من الصواريخ البالستية والمسيرات الإيرانية. ويصف خبراء عسكريون هذا التطور بأنه يعكس عدم استعداد الجيش الأمريكي لحرب طويلة الأمد، خصوصا مع استمرار قدرة إيران على استهداف

القواعد عبر المنطقة، وهو ما فرض على واشنطن البحث عن حلول دفاعية عاجلة كطلبها عقودا لتوريد مخابئ جاهزة سريعة الانتشار لحماية الافراد من تأثير الانفجارات. هذا الواقع يجسد بداية مسار إعادة التموضع العسكري الأمريكي في الخليج كاستجابة طارئة تمهد لإعادة هيكلة أوسع لمنظومة الردع الإقليمية الامريكية مستقبلا[٦]. وفي ظل تصاعد التهديدات الصاروخية والمسيّرة الإيرانية، عمدت الولايات المتحدة إلى بناء منظومة ردع إقليمية متعددة الطبقات تجمع بين الأقمار الصناعية القادرة على رصد البصمة الحرارية للصواريخ لحظة إطلاقها، والرادارات الأرضية بعيدة ومتوسطة المدى مثل AN/FPS-132 و AN/TPY-2، إلى جانب نظام إيجيس البحري المحمول على السفن لتغطية الثغرات التي لا تصلها الرادارات الأرضية. كما استدعت الضربات الإيرانية التي دمّرت بعض هذه الأنظمة في الأردن وقطر تحديث القواعد العسكرية وإعادة توزيعها، عبر نقل أنظمة TPY-2 إضافية من كوريا، والاستفادة من رادارات احتياطية كالموجود في المملكة المتحدة، بما يعكس مرونة في إعادة التموضع حسب الحاجة التشغيلية. وتزداد الصورة تعقيدًا مع الطائرات المسيّرة الإيرانية الصغيرة منخفضة الارتفاع وضعيفة البصمة الحرارية والرادارية، مما دفع الجيش الأمريكي لدمج طائرات استطلاع جوي كـ E-3 Sentry وMQ-9 Reaper، وأنظمة استشعار صوتي مستوردة من الخبرة الأوكرانية، ضمن شبكة استشعار ذكية متعددة الأدوات. وتتجه واشنطن وحلفاؤها إلى الاستمرار في شراء وتطوير أجهزة استشعار وبرمجيات وأنظمة اتصال أسرع، بهدف تحقيق كشف مبكر للتهديدات واستجابة أسرع وضرب أكثر دقة وسرعة لأي هدف معادٍ. وفي المحصلة، فإن هذه الأدوات مجتمعةً لا تعمل بشكل منفصل، بل تشكّل شبكة دفاع صاروخي وجوي متكاملة قادرة على رصد الخطر مبكرًا وإطلاق الإنذارات في الوقت المناسب، وهو ما يؤكد أن مركزية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب مع إيران لم تعد تقوم على الثبات في الانتشار العسكري التقليدي، بل على منظومة ردع مرنة ومتجددة تعتمد على التكنولوجيا الذكية وتحديث القواعد بشكل مستمر لمواجهة التهديدات المتغيرة في المنطقة[٧].

ثانيا: تأمين الممرات المائية الحيوية (مضيق هرمز وبحر عُمان)

يتجاوز مفهوم "الممر المائي الحيوي" في حالة مضيق هرمز وبحر عُمان البُعد التقليدي المرتبط بعبور ناقلات النفط، ليشمل بنية تحتية رقمية موازية لا تقل خطورة عن خطوط الطاقة. فإلى جانب مرور نحو خُمس إمدادات النفط العالمية، تمر عبر هذا الممر الضيق حزمة من الكابلات البحرية الحيوية كـ AAE-1 و FALCON وGBI وTGN-Gulf، التي تربط الخليج بأوروبا وآسيا وتشكل العصب الخفي للاتصالات والأسواق المالية والخدمات السحابية. هذا

التزاحم الجغرافي بين أنابيب الطاقة وكابلات البيانات في نطاق ضيق واحد يحوّل المضيق إلى "نقطة اختناق" مزدوجة، تجعله عرضة لتأثير متزامن في حال وقوع أي حادث أو تصعيد عسكري. ومن هنا تتبلور التهديدات غير النمطية كفئة مستقلة عن التهديدات العسكرية المباشرة، إذ تشمل استهداف أو تعطيل الكابلات البحرية، والتشويش الإلكتروني والسيبراني، والألغام البحرية، وعمليات القرصنة، إضافة إلى مخاطر الزوارق المسيّرة وغير المأهولة. وتتميز هذه التهديدات بأنها لا تتطلب مواجهة عسكرية تقليدية أو احتلال مساحات جغرافية، بل تكفي عمليات نوعية محدودة لإحداث شلل واسع في التدفقات الحيوية. وبذلك يصبح تأمين الممر المائي مهمة مركّبة تتجاوز حماية الملاحة السطحية إلى حماية ما تحت الماء، وتفرض على القوة الأمريكية المتواجدة في المنطقة إعادة تعريف مفهوم "الأمن البحري" نفسه بما يستوعب هذا التداخل بين الطاقة والبيانات والردع غير التقليدي [٨]. وفي هذا السياق الجيوسياسي المعقد، تشهد الساحة الأمنية في مضيق هرمز تصعيداً متعدد الأبعاد يعكس طبيعة المأزق القائم بين واشنطن وطهران. وتتقاطع هذه التطورات مع المأزق السياسي المحيط بمسار الهدنة، إذ أكدت إيران أن أي وقف لإطلاق النار سيكون بلا معنى طالما استمر الحصار في المضيق، غير أن طهران لا تبدو ساعية فعلياً إلى إغلاقه الكامل، بل تنتهج سياسة تقييد قابل للتحكم يتيح لها ضبط مستوى الضغط بحسب مجريات التفاوض. ويستند هذا النهج إلى بنية تهديد غير نمطي يصعب اجتثاثه، حيث يحتفظ الحرس الثوري بترسانة بحرية غير متماثلة، مبنية لعمليات قتالية داخل مضيق هرمز، تقوم على "أسطول البعوض" الموزّع من زوارق سريعة وسفن مدنية مموّهة لزرع الألغام. وما يعقّد مهمة الاحتواء الأمريكي أكثر هو أن الحرس الثوري يملك آلاف الزوارق والألغام البحرية القابلة للنشر السري، ما يجعل تدمير هذه القوة بشكل حاسم أمراً بالغ الصعوبة، الأمر الذي يفسر استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في المضيق رغم التفوق العسكري التقليدي الأمريكي [٩] . وتأسيسًا على ذلك، تتأسس المقاربة الأمريكية في مضيق هرمز وبحر عُمان على تفكيك شبكة التهديدات غير النمطية التي تعتمد على تكتيكات 'حظر الوصول ومنع دخول المنطقة(A2/AD) '، والتي تتجلى في نشر أسراب الزوارق السريعة المفخخة، والصواريخ الجوالة المضادة للسفن والمخبأة في منصات ساحلية مموهة، إلى جانب تهديدات الحرب السيبرانية الموجهة ضد الأنظمة الملاحية وتفخيخ الممرات المائية بألغام قاعية ذكية يصعب رصدها تقليدياً. ولإحباط هذه التهديدات المتبقية، ترتكز استراتيجية واشنطن على إحداث نقلة نوعية في منظومات الاستطلاع؛ وذلك عبر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ببنية تحتية شبكية متطورة تشمل شبكات من الطائرات المسيرة ذات المدى الطويل(MALE UAVs) ، والغواصات الذاتية

وغير المأهولة (UUVs) لتمشيط الأعماق بشكل متواصل. وتعمل هذه المنظومات على توحيد دفق البيانات الاستخباراتية بشكل فوري (Real-time data fusion) لرفع مستوى الوعي بالمجال البحري(MDA) ، مما يتيح للقوات المشتركة قدرة رصد استباقية وتحديد مصادر التهديد المخفية بدقة فائقة قبل تفعيلها .ولمواجهة هذه التحديات ميدانيًا، عمدت الاستراتيجية الأمريكية إلى تأسيس أطر أمنية متعددة الجنسيات وفائقة المرونة؛ إذ لم تعد واشنطن تعتمد فقط على المعاهدات الدفاعية التقليدية الصلبة، بل اتجهت نحو تشكيل تحالفات "مرنة" وهادفة(Task-oriented coalitions)مثل القوات البحرية المشتركة (CMF) وتحديداً القوة (CTF 152) وقوة المهام المشتركة(CTF 150) ، والتي تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة وفقاً لقدراتها ومصالحها دون قيود بيروقراطية ثقيلة .ومن خلال هذا المنظور التحالفي، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز مفهوم "الأمن البحري المشترك" عبر صياغة تحالفات دولية مرنة تتجاوز الأطر الدفاعية التقليدية إلى صيغ عملياتية هادفة، مثل "القوات البحرية المشتركة(CMF) "، لتطبيق مبدأ تقاسم الأعباء الجغرافية والاستخباراتية مع القوى الإقليمية والحليفة. حيث تعمل واشنطن من خلال هذه الشراكات الديناميكية على ربط منظومات القيادة والسيطرة لإنشاء صورة بحرية موحدة تتيح تبادل البيانات اللحظية حول التحركات المشبوهة في مضيق هرمز وبحر عُمان. كما تركز هذه التحالفات على رفع مستوى التوافق العملياتي عبر مناورات تكتيكية مكثفة تحاكي سيناريوهات الحرب الهجينة واعتراض التهديدات غير النمطية، مما يضمن استجابة جماعية وفورية لحماية سلاسل الإمداد العالمية [١٠]. وفي المحصلة، يكشف ما جرى في مضيق هرمز خلال الحرب، من حصار وتهديدات واحتجاز سفن، أن واشنطن تبقى الضامن الوحيد القادر فعلياً على حماية هذا الممر الحيوي، رغم دخول لاعبين إضافيين كأوروبا والهند والصين إلى المشهد الأمني بعد الحرب. غير أن هذا التعدد لم يرقَ إلى مستوى المنافسة الجدية، إذ بقيت أدوار الفاعلين الآخرين مكمّلة لا بديلة عن الحضور الأمريكي. إن الفجوات القانونية والتهديدات غير النمطية التي لا تزال قائمة تؤكد أن الأمن في المضيق أصبح مسؤولية مشتركة تتجاوز قدرة أي طرف منفرد. وبذلك يظل مضيق هرمز نموذجاً حياً على "مركزية الخليج" في الاستراتيجية الأمريكية: فطالما بقيت المصالح الاقتصادية والجيوسياسية مرتبطة بحرية الملاحة فيه، ستبقى واشنطن حاضرة، لا لأنها تريد ذلك بالضرورة، بل لأن لا أحد غيرها قادر على ملء الفراغ.

المحور الثاني: الأبعاد الجيوسياسية وإدارة التوازنات الإقليمية

في أعقاب تغيير إيران لموقفها الاستراتيجي، تسعى واشنطن جاهدةً لملء الفراغ الجيوسياسي الناتج وإعادة تشكيل التحالفات السياسية في الشرق الأوسط. يستكشف هذا المحور المناورات الدبلوماسية الرامية إلى ترسيخ المكاسب التكتيكية للحرب من خلال تسريع اندماج إسرائيل الرسمي في منظومة الأمن الخليجية. كما يُفصّل الاستراتيجية الأمريكية لبناء جبهة إقليمية موحدة تعزل بفعالية الجهات المعادية المتبقية. وأخيرًا، يتناول هذا القسم كيف يُشكّل التحالف الأمريكي الخليجي الموحد حصنًا منيعًا لاحتواء الطموحات الاستراتيجية للمنافسين العالميين كالصين وروسيا، ما يضمن بقاء الخليج منطقة نفوذ أمريكية بامتياز.

أولا: دمج إسرائيل في البيئة الأمنية الخليجية – الامريكية

لعقود ظلّت إسرائيل، رغم موقعها الجغرافي في قلب الشرق الأوسط، ملحقةً بقيادة "يوروكوم" الأوروبية لا بقيادة "سنتكوم" المسؤولة عن المنطقة، وذلك حرصاً من واشنطن على تجنّب أي حساسية قد تعرقل تعاونها العسكري مع الدول العربية التي لم تكن تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية. غير أن هذا الترتيب الاستثنائي انتهى في يناير ٢٠٢١، حين قررت الإدارة الأمريكية نقل إسرائيل رسمياً إلى نطاق مسؤولية "سنتكوم"، لتنضم لأول مرة إلى مظلة قيادة واحدة تضم نحو ٢٧ دولة، أغلبها عربية وإسلامية، في خطوة جاءت كامتداد منطقي لمسار التطبيع الذي دشّنته اتفاقيات إبراهيم قبل ذلك بأشهر قليلة. ولم يكن هذا النقل مجرد تعديل بيروقراطي في الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي، بل عكس تحولاً استراتيجياً أعمق في نظرة كل من واشنطن وتل أبيب إلى موقع إسرائيل ضمن المنظومة الأمنية الإقليمية؛ إذ انتقلت إسرائيل من موقع الدولة المتلقية للحماية الأمريكية إلى موقع الشريك الفاعل الذي يسهم بقدراته العسكرية والاستخباراتية في بنية أمنية جماعية تضم دول الخليج. وتجلّى هذا الاندماج تدريجياً عبر تحوّل علاقات إسرائيل ببعض دول الخليج، كالإمارات والبحرين، من طابعها غير المعلن إلى تعاون علني شمل اجتماعات رسمية وتدريبات مشتركة عالية الوضوح، إضافة إلى تأسيس آليات تنسيق متعددة الأطراف مثل مركز التنسيق المدني–العسكري في كريات جات وغرفة الحرب الثلاثية في لبنان.

وقد بلغ هذا التكامل ذروته العملياتية خلال حرب "طوفان الأقصى" ثم حرب الاثني عشر يوماً مع إيران في يونيو ٢٠٢٥، حين أظهرت واشنطن قدرة فعلية على التنسيق الآني بين إسرائيل ودول الخليج تحت مظلة قيادة واحدة، لا سيما في مجال الدفاع الجوي المشترك ضد الصواريخ والمسيّرات، وهو ما رسّخ نموذجاً جديداً لإدارة النفوذ الأمريكي في المنطقة قائماً على دمج القدرات بدلاً من توزيعها[١١].

وفي سياق التأصيل التاريخي لهذا التحول الاستراتيجي، يظهر أن التكامل الدفاعي لم يكن نتاجاً لاتفاقيات إبراهيم بقدر ما كان اعترافاً متأخراً بواقع أمني تشكّل تدريجياً؛ إذ لم يكن قرار البنتاغون بنقل إسرائيل إلى القيادة المركزية في يناير ٢٠٢١ مفاجئاً، بل جاء تكريساً رسمياً لعلاقة تطورت بهدوء منذ عام ٢٠١٦ عبر حوار "آيس" (ICE) الثلاثي كإطار تشاوري غير معلن، لتتحول هذه اللقاءات والتدريبات المشتركة وتبادل معلومات التهديدات الإيرانية إلى تنسيق علني يجسد المقولة الأكاديمية بأن "الهيكل هو السياسة"[١٢]. وفي المقابل، مثّل هذا الإعلان الدبلوماسي عام ٢٠٢٠ مظلة سياسية نقلت العلاقات الأمنية السرية القائمة على تقاطع المصالح بين إسرائيل والإمارات والبحرين إلى العلن، لتتحول من إطارها الدبلوماسي والاقتصادي الظاهر إلى مأسسة لترتيبات عسكرية مشتركة وتدريبات بحرية وجوية، وتبادل منظم للاستخبارات لا سيما في المجال السيبراني، ليتجاوز البُعد الأمني واجهته الأولى غادياً المحور الأبرز في تطورها[١٣].

وفي هذا الإطار، يمثل التحول المتسارع من التطبيع السياسي إلى الاندماج الدفاعي لإسرائيل في المنظومة الأمنية الخليجية تحولاً جيوسياسياً بارزاً، يسعى بالدرجة الأولى إلى إعادة صياغة موازين القوى والتوازنات الإقليمية بما يخدم الاستراتيجية الأمريكية؛ حيث تعتمد الرؤية الأمريكية على توظيف إسرائيل كـ"شريك قدرات" تكنولوجي وعسكري متقدم، مما يسهم في تخفيف عبء الوجود العسكري المباشر لواشنطن، والحد من التزاماتها الميدانية المتصاعدة في منطقة الخليج العربي[١٤].

ومن الناحية العملياتية، يعيد هذا التحول الجيوسياسي رسم موازين القوى عبر بناء جبهة ردع متكاملة، إلا أنه يُلقي في الوقت ذاته بظلاله على مجمل التفاعلات الإقليمية؛ إذ ينظر المحور الذي تقوده إيران (ومعه "محور المقاومة") إلى هذا الاندماج كتهديد استراتيجي مباشر يستهدف تطويقه ومحاصرة نفوذه. وفي المقابل، تثير هذه الديناميكية الجديدة نوعاً من التوجس والحذر، والانقسام الصامت لدى الدول الخليجية التي لم تُطبع بعد؛ حيث تخشى هذه الدول من تآكل هوامش مناورتها الدبلوماسية، وتصاعد حدة الاستقطاب الأمني والعسكري في عموم المنطقة، فضلاً عن موازنتها الدقيقة بين هواجسها الأمنية المشتركة ومخاوفها الجدية من تصفية القضية الفلسطينية[١٥].

وتأسيسًا على ما تقدم، يتبلور استشراف مستقبل "دمج إسرائيل في البنية الأمنية الخليجية–الأمريكية" كمسارٍ جيوسياسي هيكلي متجاوزٍ للمقاربات التكتيكية العابرة؛ إذ لا يمكن اختزال هذا الاندماج كآلية مرهونةٍ حصرًا باستمرار التهديد الإيراني، بل يمتد ليكون ركيزة مستدامة وثابتة في

إدارة التوازنات الإقليمية الجديدة. وضمن سياق "مركزية الخليج في الإستراتيجية الأمريكية" ورصد ملامح الوجود الأمريكي بعد الحرب على إيران، تبرز الحاجة الملحة لإعادة صياغة تموضع إسرائيل لتقدم نفسها كفاعل أمني نشط ومبادر، يتجاوز دور المستهلك أو المتلقي السلبي للمظلة الأمنية الأمريكية المعاصرة. وتتجه التوصيات الإستراتيجية هنا نحو تفعيل أدوار إسرائيل عبر شراكات تكنولوجية، استخباراتية، وعملياتية بينية متبادلة مع أطراف هذه البنية، بما يضمن صياغة معادلة أمنية جماعية قادرة على التكيف الذاتي مع التحولات المستقبلية، وتثبيت أركان هذا المحور الإقليمي الناشئ كواقع مستقر لا رجعة فيه[١٦].

ثانيا: تحجيم الاختراق الاستراتيجي للقوى المنافسة (الصين وروسيا)

يتجلى التفاعل الجيوسياسي في منطقة الخليج العربي من خلال فلسفة "الموازنة البحرية النائية" (*Offshore Balancing*) ومحدداتها الواقعية في الإستراتيجية الأمريكية؛ حيث يُصنف صعود أو تمدد أي قوى منافسة كاختراق يهدد الامتيازات الأمريكية وحرية الحركة الإستراتيجية في هذا الإقليم الذي يُمثل "قلب التوازن" الحيوي والمنطقة الجيواستراتيجية التي يُحظر اختراقها دولياً. وفي هذا السياق، تتخذ آليات التحجيم والردع الأمريكية خطوطًا دفاعية متدرجة تبدأ بالوسائل منخفضة الكلفة؛ كصياغة التحالفات الدبلوماسية، وفرض العقوبات الاقتصادية، وتعزيز القدرات العسكرية للشركاء المحليين ليتولوا عبء المواجهة الأولية. ومع ذلك، تمنح "قوة الكبح المائي" (*Stopping Power of Water*) الولايات المتحدة حصانة جغرافية تجعلها "موازنًا مترددًا" (*Ambivalent Balancer*)؛ إذ يثور داخل بيئتها السياسية جدل محتدم حول جدوى خوض حروب مباشرة وعالية الكلفة، مما يجعل الإستراتيجية الأمريكية تترجح بنيوياً بين الرغبة في احتواء الاختراقات الإقليمية لمنع ولادة مهيمن منافس، وبين النزوع نحو "ضبط النفس" وتفويض المهام للحلفاء وفقاً لحسابات دقيقة للمكاسب مقابل التكاليف[١٧].

وتأسيساً على هذه الدينامية، فإن تحجيم النفوذ الإيراني أو هزيمته في مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران لم يُفضِ بالضرورة إلى استقرارٍ أوتوماتيكي للهيمنة الأمريكية، بل على النقيض من ذلك، شكّل حالة من الفراغ الاستراتيجي وخلق "مغريات جيوسياسية" جديدة دفعت قوى دولية صاعدة كالصين وروسيا للتحرك الحثيث بغية ملء هذا الفراغ واستغلال مرحلة إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية. ومن ثمّ، فإن تراجع التهديد الإيراني لم يُنهِ الصراع بل نقله إلى مستوى قوى عظمى، حيث بات الحفاظ على المكتسبات الأمريكية رهناً بمدى قدرتها على كبح التطلعات الروسية والصينية الاستباقية في هذه البيئة الإقليمية المضطربة[١٨].

وفي هذا الصدد، تسعى القراءات البحثية الصادرة عن مؤسسة وورلد ساينتفك للنشر (World Scientific Publishing) إلى تفكيك أبعاد هذا الاختراق المنافس؛ حيث تشهد المنطقة تقاطعاً استراتيجياً بين المسارين الصيني والروسي في مواجهة المقاربة الأمريكية الحازمة. فمن جهة، تغلغلت بكين جيواقتصادياً وتكنولوجياً عبر مشاريع البنية التحتية والرقمنة الفائقة، مما دفع واشنطن لفرض "فيتو" صارم يشترط استبعاد التقنيات الصينية الحساسة كالذكاء الاصطناعي وشبكات الـ G٥ كشرط محوري لاستمرار الشراكة الأمنية، تفادياً لأي اختراق قد يهدد سلامة البيانات والاتصالات العسكرية المشتركة، ولضمان تفوق المنظومة التكنولوجية الغربية في بيئة العمليات الإقليمية. ومن جهة أخرى، حاولت موسكو استغلال "الطلاقة التسليحية البراغماتية" لتقديم بدائل عسكرية مرنة وغير مشروطة سياسياً، وهو ما واجهته الولايات المتحدة بإعادة صياغة "المظلة الأمنية الحصرية" عبر اتفاقيات دفاعية ثنائية ملزمة قانونياً وعسكرياً؛ حيث جعلت هذه الاتفاقيات من الاعتماد على السلاح الروسي مخاطرة استراتيجية تحرم الدول الإقليمية من ميزات التوافق العملياتي واللوجستي مع المنظومات الأمريكية، وتُعرّضها لتبعات قانونية واقتصادية حادة ومباشرة، لتنجح واشنطن بذلك في محاصرة النفوذين التكنولوجي والعسكري للقوى الصاعدة[١٩].

وفي ضوء هذه المحددات الحاكمة، يُستنتج أن تفكيك القدرات الإيرانية لم يُنهِ الوظيفة الإمبراطورية للوجود الأمريكي، بل أحدث تحولاً بنيوياً نقل عقيدتها العسكرية من "الردع الإقليمي المحتدم" إلى "الكبح الاستباقي للصعود الكوني" الصيني والروسي. وتأكيداً على ذلك، يثبت هذا التحول أن هندسة الأمن الخليجي بعد الحرب غادرت الأنماط التقليدية للصراع المحلي نحو فضاء "المواجهة الجيوسياسية الشاملة"؛ إذ لم يعد استبقاء الإقليم كمجال نفوذ أمريكي حصري رهناً باحتواء الأزمات الإقليمية، وإنما بفرض "فيتو استراتيجي وتكنولوجي" يمنع القوى العظمى المنافسة من استغلال سياسات "التحوط" الخليجية وتحويل الشراكات البراغماتية الصاعدة مع بكين وموسكو إلى بديل جيوسياسي هيكلي، مما يُعيد ترسيم الإقليم كحجر زاوية لا غنى عنه لإدارة موازين القوى الدولية وتأمين ركائز الهيمنة الأمريكية العالمية في النظام الدولي الجديد[٢٠].

المحور الثالث: الاقتصاد السياسي للطاقة ومسارات ما بعد النزاع

بعيدًا عن المناورات العسكرية والدبلوماسية، يتوقف استدامة النظام الإقليمي الجديد على المدى الطويل كليًا على الاقتصاد السياسي للطاقة والاستقرار الاقتصادي. يتناول هذا المحور الدوافع المادية الأساسية التي تحرك استراتيجية واشنطن في فترة ما بعد الحرب، مع التركيز على تحقيق الاستقرار الفوري لأسواق النفط والغاز العالمية لتجنب صدمات العرض العالمي. كما

يُدقّق في كيفية استغلال الولايات المتحدة للشراكات الاقتصادية وصناديق إعادة الإعمار الموجهة بشكل كبير لبناء تبعيات مالية نظامية. ومن خلال تحليل هذه المسارات في مرحلة ما بعد النزاع، يُبيّن هذا القسم كيف يتم توظيف الانتعاش الاقتصادي وإعادة هيكلة السوق كأدوات حيوية لترسيخ الاستقرار الإقليمي وربط رؤوس أموال الخليج بشكل دائم بالبنى الاقتصادية الغربية.

أولا: ضمان استقرار امدادات النفط والغاز العالمية وإعادة هيكلة أسواق الطاقة بعيدا عن أي تهديدات مستقبلية.

يركز تقييم الوضع الأمني للممرات المائية الاستراتيجية بعد الحرب، وتحديدًا مضيق هرمز ومضيق باب المندب، على إرساء معادلة استقرار جديدة في أعقاب تحييد النفوذ الإيراني في المنطقة أو تقليصه. وفي هذا السياق، تتجه الولايات المتحدة نحو إرساء ترتيبات أمنية وعسكرية هيكلية جديدة تضمن حرية الملاحة الدولية وتمنع أي تداعيات أمنية محتملة من مخلفات النزاع. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز التحالفات البحرية المشتركة وتكثيف أنظمة المراقبة والردع التكنولوجي. ويؤثر هذا التحول الاستراتيجي بشكل مباشر على بيئة الأعمال وخطوط الشحن، إذ يُتوقع أن تشهد تكاليف التأمين والشحن لشركات الطاقة العالمية في الخليج استقرارًا تدريجيًا وانخفاضًا في أقساط التأمين. وهذا يمهد الطريق لتأمين تدفقات طاقة آمنة ومستدامة إلى الأسواق العالمية بعد فترات طويلة من التهديدات وعدم الاستقرار الجيوسياسي[٢١].

... مع ذلك، يحذر تقرير حديث صادر عن مؤسسة بروكينغز من أن صدمات الطاقة الناجمة عن النزاع لم تتضح آثارها بالكامل بعد، إذ يتجه النظام العالمي نحو إعادة هيكلة قسرية نتيجةً للاستهداف التاريخي للبنية التحتية النفطية وتعطيل مضيق هرمز. ولأن التوازن المستقبلي لأسواق النفط العالمية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الفاعلين الرئيسيين على احتواء صدمات العرض الناتجة عن هذه التوترات الجيوسياسية المتصاعدة – لا سيما بالنظر إلى التأثير المحتمل للنزاع على قطاع الطاقة الإيراني – فإن الاستجابات السريعة لتحالف أوبك+ ستكون حاسمة في إعادة تشكيل تدفقات تجارة النفط والتعويض عن أي نقص محتمل. في خضم اضطرابات حادة في الإمدادات، يبرز الدور المحوري لدول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إذ يمثل تركيزها الفريد للطاقة الإنتاجية الفائضة العالمية أداة حيوية، وربما الأداة الوحيدة المتبقية، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، واستيعاب الصدمات الحرجة، ومنع ارتفاع الأسعار. تتوازى هذه التعديلات الهيكلية مع الاستراتيجية الأمريكية والغربية الأوسع نطاقًا، والتي تراقب عن كثب توجهات التحالف وسياساته لضمان كفاية الإمدادات في السوق.

ويعزز هذا النهج الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع تحالف أوبك+ للحد من المخاطر الجيوسياسية وكبح جماح الارتفاعات الجامحة في الأسعار التي قد تُشعل موجات تضخمية جديدة، وتهدد استقرار الاقتصاد الغربي، وتدفع الطلب العالمي نحو ركود حاد[٢٣].

في الوقت نفسه، يحمل هذا النموذج المتطور تداعيات جيوسياسية عميقة على القوى العالمية المتنافسة. ويُشكل إغلاق مضيق هرمز والتهديدات المستمرة للبنية التحتية في الخليج تحديًا وجوديًا غير مسبوق للشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين. وفي ظل معادلة الأمن الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال حشدها العسكري الضخم لحماية حقول النفط وطرق التصدير البديلة، تجد بكين نفسها عاجزة عن تأمين إمداداتها النفطية من الخليج بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية وحدها. وتستغل واشنطن بنشاط هذا الضعف المنهجي للضغط على عواصم الخليج لإعادة النظر في عمق علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع منافسيها الدوليين. تُهدد هذه المناورة بشكل مباشر مستقبل العقود طويلة الأجل وطرق الدفع البديلة باليوان، مما يُعيد فعلياً ترسيخ الهيمنة الأمريكية على قطاع الطاقة الإقليمي.

وأخيرًا، تمتد استراتيجية الاحتواء هذه إلى أوروبا الشرقية. فمع أن أزمة الخليج دفعت بعض المشترين الآسيويين إلى اللجوء مؤقتًا إلى النفط الروسي كبديل أكثر أمانًا من الناحية الجغرافية، إلا أن تراجع النفوذ الإيراني وتفكك شبكات التوزيع التقليدية في الشرق الأوسط يُمثلان ضربة قوية لآليات الالتفاف على العقوبات التي تُنسقها موسكو. لطالما اعتمدت روسيا بشكل كبير على بنية تحتية مالية وبحرية مشتركة مع طهران، إلى جانب أساطيل غير رسمية تعمل في مياه الخليج، لتسويق نفطها الخام في ظل العقوبات الغربية. ومع تزايد السيطرة العسكرية والأمنية الأمريكية على الموانئ الإقليمية وطرق التهريب، تتضاءل خيارات الكرملين للحفاظ على استراتيجيته النفطية بسرعة. في نهاية المطاف، يُسهّل هذا التغيير الأمني الشامل على واشنطن عزل إمدادات الطاقة الروسية، وإضعاف شراكاتها الاستراتيجية، وربما تفكيك تماسك منظمة أوبك[٢٤].

ثانيا: توجيه الاستثمارات ومشاريع إعادة الاعمار

تحمل الشراكة الاستراتيجية الناشئة بين واشنطن وعواصم الخليج أبعاداً بنيوية عميقة تتجاوز الأنماط التقليدية؛ إذ تؤدي عملية توجيه الاستثمارات الخليجية الضخمة من قطاع الهيدروكربونات إلى البنية التحتية التكنولوجية والذكاء الاصطناعي إلى ترسيخ معادلة استقرار جديدة تُعرف بـ "الحوسبة من أجل التحالف" (Compute-for-Alignment)، وتعمل هذه الآلية الاستثمارية على دمج رأس المال الخليجي مباشرةً في النظام التكنولوجي والمالي الأمريكي

عبر منظومة "الحزمة التقنية" (AI Stack) المشتركة، حيث تتدفق رؤوس الأموال لتسريع الابتكار في وادي السيليكون، مقابل ارتهان هذه المشاريع التنموية الكبرى بالرقاقات الرقمية، والمنصات السحابية، وبروتوكولات الأمن السيبراني الأمريكية، وبناءً على ذلك، يتم ربط مستقبل الاقتصادات الخليجية بالأسواق والأنظمة المالية الغربية التي تقيّم هذه الأصول الرقمية، مما يمنح الولايات المتحدة نفوذاً جيوسياسياً ممتداً يدعم ريادتها التقنية ويحول دون تمدد النفوذ المنافس، محققاً بذلك استقراراً بنيوياً وتكافلاً اقتصادياً غير متكافئ طويل الأجل[٢٥]. وفي سياق متصل، تُجبر التداعيات الجيواقتصادية للصراع الإقليمي على إعادة هيكلة حاسمة لرأس مال دول الخليج، مما يدفع صناديق الثروة السيادية إلى التوجه نحو الداخل لتمويل إصلاحات البنية التحتية المحلية للطاقة والدفاع بأكثر من ٢٥ مليار دولار، وبدلاً من التسبب في انفصال، يُعمّق هذا الضغط المالي الترابط التكتيكي بين الولايات المتحدة ودول الخليج من خلال ربط رأس المال الإقليمي بمشاريع رقمية غربية عالية المخاطر، بما في ذلك أطر عمل الذكاء الاصطناعي التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات مثل MGX و OpenAI وشراكات مايكروسوفت–G42[٢٦]، حيث تعتمد المرحلة التالية من التحول الاقتصادي في منطقة الخليج على تحول استراتيجي نحو بنية تحتية مرنة، مما يتطلب تحديث خطوط الأنابيب والموانئ وشبكات السكك الحديدية وطرق التجارة، ويرتبط برنامج التحديث الشامل هذا ارتباطاً وثيقاً بقدرات الشركات الأمريكية، مما يخلق آلية ترابط قوية حيث يرتبط رأس المال والبنية التحتية المادية في الخليج ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا والضمانات والمعايير الأمريكية، وهو ما يوفر دليلاً قاطعاً على الروابط الوثيقة بين دول الخليج والأسواق المالية الغربية، لا سيما مع استمرار دول الخليج في استثمار ما يقرب من ٤٠% من ثرواتها السيادية العالمية في استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، ولأن الولايات المتحدة لا تزال الوجهة الاستثمارية المفضلة لهذا رأس المال، فإن هذه العلاقة تعزز تلقائياً المصالح النظامية المتشابكة بعمق، فتُؤمّن الشركات الأمريكية عقودًا طويلة الأجل ومربحة لإدارة وتطوير البنية التحتية الإقليمية الحيوية، بينما ترتبط عوائد الاستثمارات السيادية الخليجية ارتباطًا وثيقًا باستقرار وسيولة الأنظمة المالية الغربية، ليتجاوز حماية هذه الشبكات اللوجستية المشتركة والممرات المائية الدولية الدبلوماسية التقليدية ويصبح ضرورة تجارية حيوية يعتمد عليها الاقتصاد العالمي برمته[٢٧].

ومن هذا المنطلق، تحوّل الاقتصاد السياسي لإعادة إعمار الشرق الأوسط بعد الحرب إلى ساحة معركة استراتيجية، حيث يُستخدم تمويل البنية التحتية كأداة للإقصاء التنافسي، وانطلاقاً من الأطر الجيواقتصادية التي وضعتها مؤسسة كارنيغي، تُوظّف الولايات المتحدة بشكل متزايد بنيتها

الأمنية الراسخة لترسيخ شراكات اقتصادية حصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال النشر المشترك بين القطاعين العام والخاص لتكنولوجيا الشركات الأمريكية ورأس مال دول الخليج، ينشأ نظام بيئي تنظيمي ومالي حصري للغاية ومتوافق مع الغرب وذو معايير عالية، ويُرسّخ هذا التوظيف المالي المتزامن حالة من التبعية الاقتصادية الهيكلية، مستغلاً بفعالية الوضع ما بعد الصراع لتحقيق استقرار النظام الإقليمي في ظل أطر مُوجّهة غربيًا، وفي نهاية المطاف، ومن خلال فرض المعايير التقنية والمالية لإعادة الإعمار، يُقصي المحور الأمريكي الخليجي بشكل منهجي البدائل الجيواقتصادية المنافسة، ضامنًا تهميش منافسين استراتيجيين كمبادرة الحزام والطريق الصينية، ومنعهم فعلياً من الهيمنة على سلاسل التوريد والبنية التحتية الأساسية المستقبلية للمنطقة في مرحلة ما بعد الصراع[٢٨].

وعلاوة على ذلك، يُثمر هذا الترابط الهيكلي مكاسب أمنية كبيرة تتوافق مع النظريات الاقتصادية الكلية الأساسية لتخفيف حدة النزاعات، واستنادًا إلى المراجعة المنهجية التي أجراها هوفر، وبوخنريدر، وسوكولسكي (٢٠٢٥)، يُضخّم التكامل الاقتصادي بشكل كبير تكاليف الفرصة البديلة للحرب من خلال تعريض جميع الأطراف لاضطرابات كارثية في التجارة، وتدفقات رأس المال، واستقرار سلاسل التوريد، ومن خلال توجيه مشاريع إعادة الإعمار بعد النزاعات والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منهجي عبر شراكة اقتصادية منظمة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، يستطيع صانعو السياسات الاستفادة من هذه التكاليف المرتفعة للفرص البديلة كآلية ردع رئيسية، حيث يخلق هذا التدفق المستمر لرأس المال مصالح تجارية محلية عابرة للحدود، والتي تُحفّز الدول هيكليًا على حمايتها، وفي نهاية المطاف، يؤدي رفع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع نطاق الاعتماد المتبادل على الأسواق الدولية إلى تحويل مواطن الضعف الاقتصادي الإقليمي إلى موارد هيكلية لبناء السلام، وتُسهم هذه الشبكة من الاعتماد المتبادل بشكل فعال في ردع التصعيدات العسكرية المستقبلية، لأن التداعيات المالية واللوجستية للصراع تفوق بكثير أي مكاسب جيوسياسية متوقعة[٢٩].

وفي نهاية المطاف، تُشكل مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب بوتقةً عمليةً للشراكة الاقتصادية الأمريكية الخليجية المُعاد تعريفها، مُعوّلةً على تحويل نموذج الوجود الإقليمي لواشنطن من احتواء عسكري بحت إلى تكامل اقتصادي هيكلي، ومن خلال ربط تمويل البنية التحتية المُحصّنة، والخدمات اللوجستية المُتكرّرة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي الآمنة، ضمن إطار تقوده الشركات الأمريكية ورأس المال السيادي الخليجي، تُنشئ هذه الاستراتيجية عمدًا تبعيات عميقة قائمة على التكنولوجيا والمعايير الحصرية، ويُحوّل هذا النموذج التعاوني الضرورة المُلحة للتعافي

الإقليمي إلى نظام بيئي تجاري حصري، مُغلقًا الباب بشكل منهجي أمام المُنافسين الاستراتيجيين الذين يسعون لاستغلال الفراغ الناتج عن الصراع، وبالتالي، يُظهر توجيه الاستثمارات بهذه الطريقة أن مركزية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران تعتمد على تسخير إعادة الإعمار كسلاح لتعزيز التبعية الاقتصادية النظامية، وضمان تحالف جيوسياسي طويل الأمد تحت ستار استقرار المنطقة[٣٠].

الخاتمة

يُظهر واقع ما بعد النزاع في الخليج العربي أن تقليص الانتشار العسكري الأمريكي التقليدي لا يُشير إلى تراجع استراتيجي، بل إلى بزوغ فجر "استمرارية كامنة" متطورة للقوة الأمريكية. فمن خلال تطبيق نظام ردع تكنولوجي متعدد الطبقات، ودمج إسرائيل عمليًا في إطار القيادة المركزية الأمريكية، وفرض حق النقض التكنولوجي الصارم على الصين وروسيا، نجحت واشنطن في ترسيخ هيمنتها الإقليمية. علاوة على ذلك، ومن خلال ربط ثروات دول الخليج السيادية ببنى الذكاء الاصطناعي الغربية عبر آليات مثل "الحوسبة من أجل التوافق"، وهيمنتها على إعادة الإعمار بعد الحرب، حوّلت الولايات المتحدة الانتعاش الإقليمي إلى نظام بيئي تجاري حصري. في نهاية المطاف، تبقى مركزية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية مطلقة، لم تعد محفوظة بقواعد إقليمية جامدة، بل بشبكة لا رجعة فيها من التبعيات الهيكلية والتكنولوجية والمالية التي تضمن الهيمنة الأمريكية العالمية على المدى الطويل.

الهوامش

[1]- David B. Roberts, “The Gulf’s Evolving Security Mosaic: Balancing the Manifest Retrenchment and Latent Influence of the United States,” International Affairs 101, no. 6 (November 2025): 2193–2214, https://doi.org/10.1093/ia/iiaf183. Date of Visit 27 June 2026.

[2]- Middle East Eye ،"WSJ: US weighs shifting some Gulf military bases to Israel after Iran strikes" ،26 June 2026. https://www.newstarget.com/2026-06-29-pentagon-plans-relocate-gulf-bases-from-iran.html Date of Visit 27 June 2026.

[3]- Atlantic Council, "[Insert Report Title Here]", Strategic Reports, [Author's Name if available], Available at: https://www.atlanticcouncil.org, Date of Visit 27 June 2026.

[٤]- لماذا لا تحمي القواعد الامريكية دول الخليج من القصف الايراني؟، الجزيرة نت، ٢ مارس ١٠٢٦، https://www.aljazeera.net/amp/news/2026/3/2/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84 تاريخ الاطلاع على الرابط٢٧ حزيران ٢٠٢٦

[5]- Sascha Bruchmann, "In Search of Deterrence and Stability: CENTCOM Force Posture in 2025," IISS Online Analysis, 17 October 2025, , https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2025/10/in-search-of-deterrence-and-stability-centcom-force-posture-in-2025/. Date of Visit 27 June 2026

[6]- Thomas Gibbons-Neff and Andrea DiCenzo, "Placing US Troops in Middle East Hotels May Violate Laws of War," *The New York Times*, republished via *GV Wire*, April 1, 2026, https://gvwire.com/2026/04/01/placing-us-troops-in-middle-east-hotels-may-violate-laws-of-war/ Date of Visit 27 June 2026.

[7]- Aaron Brantly, "A Web of Sensors: How the US Tracks Incoming Missiles and Drones From Iran," The Conversation, University of Mississippi, published March 21, 2026, https://theconversation.com/a-web-of-sensors-how-the-us-tracks-incoming-missiles-and-drones-from-iran Date of Visit 27 June 2026.

[٨] - خالد محمود، "جغرافيا الاختناق: من النفط إلى البيانات"، القدس العربي، 13أبريل 2026. تاريخ زيارة الرابط ١ تموز ٢٠٢٦.https://www.alquds.co.uk/

[9] - **Can Kasapoğlu, "The Strait of Hormuz Under Pressure: Asymmetric Naval War and Signs of Elite Fragmentation in Iran," Hudson Institute, April 24, 2026** https://www.hudson.org/national-security-defense/strait-hormuz-under-pressure-asymmetric-naval-war-signs-elite-can-kasapoglu Date of Visit 1 June 2026.

[10] - The Arab Weekly, "In Asymmetrical Warfare Tactic, Iran Weaponises Global Energy Artery," March 14, 2026, Date of Visit 1 June 2026..
https://share.google/ezb7y8XaIc5rPjPsU

[11] - Yanir Kapach, "Five Years Since Israel's Transfer to CENTCOM: An Organizational Change or a Regional Revolution?" Institute for National Security Studies (INSS), INSS Insight No. 2085, January 18, 2026, available at: https://www.inss.org.il/publication/centcom-5-years/ Date of Visit 1 June 2026

[12] - Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light
https://share.google/Xm98xe1pkncWGfMFq Date of Visit 1 June 2026

[13] - Walid 'Abd al-Hay, "Academic Paper: Israeli Intelligence Penetration in Arab States," AL-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 5 January 2026, accessed 4 July 2026, https://eng.alzaytouna.net/2026/01/05/academic-paper-israeli-intelligence-penetration-in-arab-states/ Date of Visit 4 June 2026

[14] - Glenn A. Henke, "Enduring Threats and Enduring Presence: Integrated Air and Missile Defense in the U.S. Central Command Area of Responsibility," Military Review, Space & Missile

Defense 2024, 141 https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/March-2024/Enduring-Threats-and-Enduring-Presence/HENKE-UA.pdf Date of Visit 4 June 2026

[15] - Saoud Al-Eshaq and Ali Bakir, "Dynamic Security Regime: Analyzing UAE-Israel Security and Defense Cooperation Post Abraham Accords," Alternatives: Global, Local, Political 51, no. 3 (2025), https://doi.org/10.1177/03043754251359980 (Original link: https://journals.sagepub.com/home/alt Date of Visit 4 June 2026

[16] - Zanotti, Jim. "Israel: Major Issues and U.S. Relations." CRS Report No. R44245. Washington, DC: Congressional Research Service, February 7, 2026. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44245 Date of Visit 5 June 2026

[17] - John M. Schuessler, "*Ambivalant Offshore Balancer: America in the Middle East and Beyond*," Parameters 53, no. 4 (Winter Issue, 2023): Art. 11, https://press.armywarcollege.edu/parameters Date of Visit 6 June 2026

[18] - ينظر إلى: Becca Wasser et al., *Crossroads of Competition: China, Russia, and the United States in the Middle East* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022), https://share.google/S8xJqztML4vHaG6YP Date of Visit 6 June 2026.

[19] - Luis da Vinha, "The Sino-American Rivalry and Arabian Gulf Security," China Quarterly of International Strategic Studies 8, no. 3n04 (2022): 215–242, https://doi.org/10.1142/S2377740022500099 Date of Visit 7 June 2026.

[20] - Jordan Ryan, "Iran War Unravels U.S. Strategy and Strengthens Russia–China Axis," *Toda Peace Institute*, March 24, 2026, https://toda.org/global-outlooks/iran-war-unravels-us-strategy-and-strengthens-russia-china-axis/ Date of Visit 7 June 2026.

[٢١] -محمد عبد العاطي، "مضيقا هرمز وباب المندب في معادلة الحرب وأمن الطاقة العالمي"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ آذار /مارس ٢٠٢٦، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/6450 Date of Visit 8 June 2026.

[23] - Samantha Gross, The Iran Conflict's Energy Shocks Are Not Yet Fully Realized, Brookings Institution, April 1, 2026, Available at: https://www.brookings.edu/articles/the-iran-conflicts-energy-shocks-are-not-yet-fully-realized/ Date of Visit 9 June 2026.

[24] - Filip Rudnik, When Trouble Strikes, Turn to the Kremlin: How the Strait of Hormuz Blockade Benefits Russian Oil Exports, Centre for Eastern Studies (OSW),

June 29, 2026, Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6450 Date of Visit 9 June 2026.

[25] - Soliman, Mohammed. "AI, the Gulf, and the US: A Primer." Middle East Institute,26 Feb. 2026, https://mei.edu/report/ai-the-gulf-and-the-us-a-primer/ Date of Visit 10 June 2026.

[26] - Rebecca Patterson, "Disappearing Gulf Capital: The Iran War Risk Wall Street Isn't Watching," Council on Foreign Relations, May 1, 2026, https://www.cfr.org/articles/disappearing-gulf-capital-the-iran-war-risk-wall-street-isnt-watching. Date of Visit 11 June 2026.

[27] - Daniel Benaim and Elisa Ewers, "Why America Can't Walk Away from the Gulf Economies," TIME, May 18, 2026, https://time.com/why-america-cant-walk-away-from-the-gulf-economies Date of Visit 11 June 2026.

[28] - Amr Hamzawy and Kathryn Selfe, "In the Middle East and North Africa, America and China Converge More Than They Diverge," Carnegie Endowment for International Peace, July 1, 2026, https://carnegieendowment.org/research/2026/07/in-the-middle-east-and-north-africa-america-and-china-converge-more-than-they-diverge Date of Visit 12 June 2026.

[29] - Romaeus Hover, Gertrud Buchenrieder, and Joel Sokolsky, "Economic interdependence and the likelihood of war – a systematic literature review," Cogent Social Sciences 11, no. 1 (2025): Article 2488114, https://doi.org/10.1080/23311886.2025.2488114. Date of Visit 13 June 2026.

[30] - مصدر سبق ذكره

قائمة المراجع

David B. Roberts, “The Gulf’s Evolving Security Mosaic: Balancing the Manifest Retrenchment and Latent Influence of the United States,” International Affairs 101, no. 6 (November 2025): 2193–2214, https://doi.org/10.1093/ia/iiaf183.

- Middle East Eye ،"WSJ: US weighs shifting some Gulf military bases to Israel after Iran strikes" ،26 يونيو ٢٠٢٦ https://www.newstarget.com/2026-06-29-pentagon-plans-relocate-gulf-bases-from-iran.html

.

- Atlantic Council, "[Insert Report Title Here]", Strategic Reports, [Author's Name if Available at: https://www.atlanticcouncil.org

- لماذا لا تحمي القواعد الامريكية دول الخليج من القصف الايراني؟، الجزيرة نت، ٢ مارس ١٠٢٦، https://www.aljazeera.net/amp/news/2026/3/2/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84

- Sascha Bruchmann, "In Search of Deterrence and Stability: CENTCOM Force Posture in 2025," IISS Online Analysis, 17 October 2025, https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2025/10/in-search-of-deterrence-and-stability-centcom-force-posture-in-2025/.

Thomas Gibbons-Neff and Andrea DiCenzo, "Placing US Troops in Middle East Hotels May Violate Laws of War," *The New York Times*, republished via *GV Wire*, April 1, 2026, https://gvwire.com/2026/04/01/placing-us-troops-in-middle-east-hotels-may-violate-laws-of-war/

Aaron Brantly, "A Web of Sensors: How the US Tracks Incoming Missiles and Drones From Iran," The Conversation, University of Mississippi, published March 21, 2026, https://theconversation.com/a-web-of-sensors-how-the-us-tracks-incoming-missiles-and-drones-from-iran

- خالد محمود، "جغرافيا الاختناق: من النفط إلى البيانات"، القدس العربي، 13أبريل 2026 .**https://www.alquds.co.uk/**

- **Can Kasapoğlu, "The Strait of Hormuz Under Pressure: Asymmetric Naval War and Signs of Elite Fragmentation in Iran," Hudson Institute, April 24, 2026**

https://www.hudson.org/national-security-defense/strait-hormuz-under-pressure-asymmetric-naval-war-signs-elite-can-kasapoglu

[30] - The Arab Weekly, "In Asymmetrical Warfare Tactic, Iran Weaponises Global Energy Artery," March 14, 2026, https://share.google/ezb7y8XaIc5rPjPsU

- Yanir Kapach, "Five Years Since Israel's Transfer to CENTCOM: An Organizational Change or a Regional Revolution?" Institute for National Security Studies (INSS), INSS Insight No. 2085, January 18, 2026, available at: https://www.inss.org.il/publication/centcom-5-years/

- Moving Israel to CENTCOM: Another Step Into the Light https://share.google/Xm98xe1pkncWGfMFq

- Walid 'Abd al-Hay, "Academic Paper: Israeli Intelligence Penetration in Arab States," AL-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 5 January 2026, accessed 4 July 2026, https://eng.alzaytouna.net/2026/01/05/academic-paper-israeli-intelligence-penetration-in-arab-states/

- Glenn A. Henke, "Enduring Threats and Enduring Presence: Integrated Air and Missile Defense in the U.S. Central Command Area of Responsibility," Military Review, Space & Missile Defense 2024, 141 https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/March-2024/Enduring-Threats-and-Enduring-Presence/HENKE-UA.pdf

[30] - Saoud Al-Eshaq and Ali Bakir, "Dynamic Security Regime: Analyzing UAE-Israel Security and Defense Cooperation Post Abraham Accords," Alternatives: Global, Local, Political 51, no. 3 (2025), https://doi.org/10.1177/03043754251359980 (Original link: https://journals.sagepub.com/home/alt

- Zanotti, Jim. "Israel: Major Issues and U.S. Relations." CRS Report No. R44245. Washington, DC: Congressional Research Service, February 7, 2026. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44245

- John M. Schuessler, "*Ambivalant Offshore Balancer: America in the Middle East and Beyond*," Parameters 53, no. 4 (Winter Issue, 2023): Art. 11, https://press.armywarcollege.edu/parameters

- : Becca Wasser et al., *Crossroads of Competition: China, Russia, and the United States in the Middle East* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022), https://share.google/S8xJqztML4vHaG6YP

- Luis da Vinha, "The Sino-American Rivalry and Arabian Gulf Security," China Quarterly of International Strategic Studies 8, no. 3n04 (2022): 215–242, https://doi.org/10.1142/S2377740022500099

- Jordan Ryan, "Iran War Unravels U.S. Strategy and Strengthens Russia–China Axis," *Toda Peace Institute*, March 24, 2026, https://toda.org/global-outlooks/iran-war-unravels-us-strategy-and-strengthens-russia-china-axis/

محمد عبد العاطي، "مضيقا هرمز وباب المندب في معادلة الحرب وأمن الطاقة العالمي"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ آذار /مارس ٢٠٢٦، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/6450

- Samantha Gross, The Iran Conflict's Energy Shocks Are Not Yet Fully Realized, Brookings Institution, April 1, 2026, Available at: https://www.brookings.edu/articles/the-iran-conflicts-energy-shocks-are-not-yet-fully-realized/

- Filip Rudnik, When Trouble Strikes, Turn to the Kremlin: How the Strait of Hormuz Blockade Benefits Russian Oil Exports, Centre for Eastern Studies (OSW), June 29, 2026, Available at: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6450

- Soliman, Mohammed. "AI, the Gulf, and the US: A Primer." Middle East Institute,26 Feb. 2026, https://mei.edu/report/ai-the-gulf-and-the-us-a-primer/
- Rebecca Patterson, "Disappearing Gulf Capital: The Iran War Risk Wall Street Isn't Watching," Council on Foreign Relations, May 1, 2026, https://www.cfr.org/articles/disappearing-gulf-capital-the-iran-war-risk-wall-street-isnt-watching
- Daniel Benaim and Elisa Ewers, "Why America Can't Walk Away from the Gulf Economies," TIME, May 18, 2026, https://time.com/why-america-cant-walk-away-from-the-gulf-economies
Amr Hamzawy and Kathryn Selfe, "In the Middle East and North Africa, America and China Converge More Than They Diverge," Carnegie Endowment for International Peace, July 1, 2026, https://carnegieendowment.org/research/2026/07/in-the-middle-east-and-north-africa-america-and-china-converge-more-than-they-diverge
Romaeus Hover, Gertrud Buchenrieder, and Joel Sokolsky, "Economic interdependence and the likelihood of war – a systematic literature review," Cogent Social Sciences 11, no. 1 (2025): Article 2488114, https://doi.org/10.1080/23311886.2025.2488114